مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

التكبيل الاجتماعي للمرأة

الأستاذة آمنة فرج المغزازي
التوجيه التربوي. طرابلس

إن التغيير الذي مر به المجتمع الليبي خاصة في الثلاثين سنة الماضية، أي بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عام 1969ف اكتسب خصوصية، تمثلت في سرعته، وشموليته.

ومن عوامل التغير هي العوائد النفطية، ومن خلال قيامها بتنفيذ المشاريع في المجالات المختلفة ومن أهمها خطط التنمية " الثلاثية والخماسية " مما أدخل مظاهر للتحديث في المجتمع في كافة نواحي الحياة المختلفة، من تعليم وصحة وإدارة واقتصاد، أو ما يعرف بالجانب المادي للتحديث، ودون أن يتزامن ذلك مع تغير على مستوى الفكر.

فالتغير حينما يحدث بسرعات متفاوتة كأن يكون بسرعة معينة في الجانب الاقتصادي، وسرعة مختلفة في الجوانب الفكرية والاجتماعية ينتج ما يعرف بالتفاوت في مستويات نمو المجتمع ويعبر عنه بتخلف جانب أو مجال عن المجالات الأخرى، أو بتخلف ذلك المجال ويعبر عنه بالتخلف الثقافي الاجتماعي.

ولعل من صور هذا التخلف نظرة المجتمع للمرأة ومشاركتها الفعالة في مختلف المناشط الاجتماعية، ووضع القيود الاجتماعية لتكبيلها، وجعل ارتباطها الأساسي إنما هو بالبيت فقط، ولكن العمل الدءوب للثورة ومحاولتها إبراز دور المرأة ومساواتها بالرجل أدى إلى وجود منظومة تشريعية تحمي المرأة في كل

الجوانب وتعطيها كامل الحقوق والحريات، ومع ذلك مازالت المرأة لم تصل إلى المستوى المطلوب ولم يكن لها الدور المنشود، ولعل السبب في ذلك ما يحمله هذا المجتمع الذكوري من آراء ومعتقدات متعلقة بالمرأة من الصعب تجاوزها في وقت قصير.

السؤال المطروح: لماذا لم تواكب المرأة مظاهر التحديث المادي في المجتمع الليبي بنفس درجة ذلك التحديث، بالرغم من توافر الإطار القانوني الذي يتيح لها ذلك ؟. وهذه الورقة سوف تتناول هذا الموضوع بشيء من التوضيح، حيث تتناول أربعة محاور كالآتي:

المحور الأول : التكبيل الاجتماعي للمرأة.
المحور الثاني : أسباب التكبيل الاجتماعي للمرأة.
المحور الثالث : أعراض التكبيل الاجتماعي للمرأة.
المحور الرابع : آليات التعامل مع التكبيل الاجتماعي للمرأة.

التكبيل الاجتماعي للمرأة

إن النظر إلى وضعية المرأة اليوم أمر له علاقة بالثقافة السائدة في المجتمع وبالظواهر الاجتماعية الأخرى، فعندما تتغير الظواهر وتحدث تطورات أو تغيرات داخل المجتمع يؤثر ذلك في الأسرة وتحدث تغيرات داخلها، وكلما تطورت الأسرة باعتبارها جزءاً من تطور (المجتمع) فالعلاقة بينهما جدلية تقوم على التأثر والتأثير، وكذلك العلاقة داخل الأسرة فإنها تؤثر في الفرد والعكس صحيح.

ونحن في مجتمعنا لم نلحظ تغيرات عميقة وواضحة في الجانب الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالنظرة إلى المرأة، حيث إن بعض المعتقدات والقيم والتقاليد الموروثة مازالت تكبل المرأة بالعديد من القيود، وتمنعها من التطور وممارسة حريتها وفهم علاقتها الاجتماعية وهذه القيم الموروثة تنبعث أساساً من ذات الفرد ومن ذات المجتمع، ثم تترسخ وترتقي لتسمو فوقهما. ومن الملاحظ أنه في مجتمعنا هناك مسافة اجتماعية بين المرأة باعتبارها أنثى، وبين الرجل سواء كان زوجاً أو أباً أو أخاً، فالمرأة في نظر الرجل والمجتمع كائن يدخل في نطاق المدنس وكثير من الأفكار والمفاهيم السائدة في ذهن الرجل عن المرأة هي تعبير

عن تراكمات وترسبات تاريخية طويلة، صنع منها قيوداً لتكبيل المرأة، فما هو التكبيل الاجتماعي للمرأة ؟.

محاولة للتعريف

التكبيل الاجتماعي للمرأة " هو القيود التي تفرض على المرأة نتيجة لقيم ومعايير مجتمعية تضع نطاقاً اجتماعياً محدداً لحرية المرأة، مما يفقدها ممارسة حريتها ودورها بالشكل المطلوب ".

فعلى الرغم من حركة التطور والنمو الملاحظة في المجتمع الليبي وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن المرأة لا تزال تواجه صعوبات وعقبات تكبل مسيرتها في المجتمع، وهذه العقبات ما هي إلا إفراز للخلفيات الاجتماعية والتقليدية للمجتمع، وهو ما يخلق ثقافة سائدة تنتج عن مجموعة أوهام قد تكون مناقضة ومخالفة حتى للنظام القانوني القائم، وهو ما يطلق عليه عبد الله الغدامي ثقافة الوهم أي (حينما تجر الثقافة إلى تصورات تغرس في الذهن وتتحول إلى معتقد أو صورة نمطية ثابتة وهو ما سميناه بالجبروت الرمزي، وعبر جبروت الرمز تتأسس ثقافة الوهم وتصنع أنساقها الخاصة لدى مستهلكي هذه الثقافة)[1]. بمعنى أن تداول فكرة ما أو مجموعة أفكار داخل المجتمع (المثال هنا ومظاهر التكبيل الاجتماعي) وانتقالها عبر الأجيال تتحول في نهاية المطاف إلى معتقدات راسخة ورموز نمطية وتعبيرات لغوية تشكل سلوكاً اجتماعياً مقبولاً، يتصف بشرعية مزيفة بالرغم مما يتضمنه من حيف أو ظلم تتأذى منه العدالة والتصورات العقلية السليمة.

الإطار القانوني لحقوق المرأة والثقافة السائدة

1 – الإطار القانوني لحقوق المرأة

إن هذه العقبات ليست نابعة من التشريعات والقوانين التي اهتمت بقضية المرأة اهتماماً كبيراً، فمنذ قيام الثورة بدأت مرحلة جديدة هامة في تاريخ المرأة، فبالإضافة إلى المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، عملت الثورة

---

(1) عبد الله محمد الغدامي، المرأة واللغة 2، ثقافة الوهم "مقاربات حول المرأة والجسد واللغة" المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1998م الدار البيضاء ص 5.

على تأمين أغلب حقوق المرأة من خلال منظومة قانونية تضمنها القانون رقم 10 لسنة 1984 ف بشأن الزواج والطلاق، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، والقانون رقم 20 لسنة 1991 ف بشأن تعزيز الحرية بالإضافة إلى وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري الصادرة عن مؤتمر انعتاق المرأة المنعقد في الربيع 1996 ف بمدينة سرت تحت شعار (أمومة - إنتاج - نضال).

هناك العديد من النصوص التي تضمنها القانون رقم (10) لسنة 1984 ف بشأن الأحكام الخاصة بالزواج، وقبل ذلك القانون رقم 167 لسنة 1972 ف بشأن كفالة حقوق المرأة في الزواج والطلاق والخلع، ثم جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان لتؤكد " أن أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساءً في كل ما هو إنساني ولأن التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين ولا يجوز لأي منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتهما، أو وفق محاكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو أن تحرم الأم من بيتها"[1].

هذا وقد أكد قانون تعزيز الحرية في مادته الأولى على أن " المواطنين في الجماهيرية العظمى ذكوراً وإناثاً، أحرار متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم "، وقد جاء في المادة السادسة والعشرين من نفس القانون: أن الحضانة حق للأم ولا يجوز حرمانها من أطفالها، وأيضاً جاء فيه أن البيت عند الطلاق يؤول بكامل محتوياته إلى المرأة وللرجل حق الاحتفاظ بممتلكاته الشخصية[2]، وجاء في المادة الثامنة والعشرين:" للمرأة الحق في العمل الذي يناسبها وألا توضع موضع يضطرها للعمل بما لا يناسب طبيعتها"[3].

---

(1) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان 1993م الجريدة الرسمية، السنة السادسة والعشرون عدد خاص.

(2) قانون تعزيز الحرية 1991ف المادة الأولى، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والعشرون، عدد 22، ص 7260.

(3) قانون تعزيز الحرية 1991 ف المادة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون، مرجع سابق، المادة 26/ الحضانة حق للأم ما دامت أهلا لذلك فلا يجوز حرمان الأم من أطفالها وحرمان الأطفال من أمهم. المادة 27/ للمرأة الحاضنة حق البقاء في بيت الزوجية مدة الحضانة.

أما وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري الصادرة عن توجيهات مؤتمر انعتاق المرأة بمدينة سرت سنة 1991 ف فهي تؤكد على حق المرأة في ممارسة السلطة والدفاع عن الوطن، وأن الزواج يقوم أساساً على المساواة والتراضي وأن إنهاءه يتم باتفاق الطرفين، وصداق الزوجة حق خالص لها، وللمرأة الحق في حضانة أولادها وأحفادها، وللمرأة الحق في التمتع بذمة مالية مستقلة وحق التصرف في البيع والشراء والتمليك والرهن في أموالها الخاصة بكافة أنواع التصرفات القانونية وغيرها كالبطاقة الشخصية وجواز السفر، وأنه لا يقع زواج ثان وما بعده إلا بموافقة الزوجة الأولى أو بحكم المحكمة.

وتحقيقاً للمساواة أمام القانون وحفاظاً على مقومات المجتمع فإن أي انتهاك أو اعتداء على العرض والشرف يستوجب معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل عند تطبيق القوانين، ونصت الوثيقة أيضاً على أن العمل شرف وواجب على كل مواطن ومواطنة، ويتساوى في ذلك الرجال والنساء في تولي المواقع القيادية وغيرها بحسب قدراتهم وخبراتهم وكفاءتهم "[1].

وإلى جانب كل هذه الحقوق الدستورية فإن الإسلام أيضاً سوّى بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية بمختلف أنواعها، فللمرأة نفس الحقوق المدنية التي أعطاها للرجل من حيث شخصيتها المدنية – أهليتها في التعاقد – حقها في التملك وما إلى ذلك، إشارة إلى حقها في الإرث وكيف تحرم منه اجتماعياً. وساوى بينهما من حيث الحق في التعليم وأباح لها أن تتعلم لأي درجة ترغبها بل وأوجب عليها ذلك وفي ذلك يقول الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ حاثاً على طلب العلم وجعله فريضة على الرجال والنساء سواء " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " بالإضافة إلى حقها في العمل والمشاركة في العمل المجتمعي، وفي الحياة العامة فبإمكانها أن تخرج وتختلط مع الالتزام بالآداب الإسلامية.

وللرجل حق الاحتفاظ بممتلكاته الشخصية، ولا يجوز أن يتخذ البيت أو محتوياته أو جزءاً منه مقابلا للطلاق أو الخلع أو داخلاً في تقديرات مؤخر الصداق.

[1] وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري الصادرة عن مؤتمر انعتاق المرأة بمدينة سرت سنة 1991 ف.

ولعل إحدى صور ثقافة الوهم، التي سبقت الإشارة إليها ما يسمى بـ (الوقف الأهلي) وهو حرمان المرأة من حق الإرث من خلال وقف " العقارات على الذكور " وحرمان الأنثى منها إلا في حالات العوز الشديد والرجوع إلى بيت الأهل، وفي حالة انقراضهم تؤول تلك العقارات إلى ولي صالح أو أي وجه آخر، وبغض النظر عن الأبعاد الاجتماعية لهذا التصرف إلا أنه غير جائز شرعاً بصراحة النصوص، وهو غير مقبول قانوناً الآن، ومع ذلك فقد عرف المجتمع الليبي هذه الظاهرة وربما لعدة قرون.

وعلى الرغم من كل هذه القوانين والحريات الممنوحة للمرأة من قبل الدين والدولة إلا أن الملاحظ أنها لم تحقق أهدافها كاملة ولم تصل إلى المستوى المرجو منها، فكل هذه القوانين والحريات تعتبر إنجازات، ولكن هذه الإنجازات ليست كل شيء فهي تسهل الطريق أمام المرأة ولكنها لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير داخل منظومة اجتماعية تتحيز للرجل وتعزز مكانته ضد المرأة، فهذا التكبيل الاجتماعي للمرأة يمنعها من ممارسة الحريات وممارسة الديمقراطية بشكلها الصحيح، ويكبل طاقاتها الإبداعية الخلاقة، فالأسس الميثولوجية مازالت تتحكم في الفكر والسلوك، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من المرأة، فالمرأة حرمة وترتبط دائماً بالحرام، حرام خروجها من البيت، وحرام أن تصافح رجلاً غير زوجها أو ليس من المحارم، أو أن تجالس الرجال حتى في ندوة عامة، وحرام أن تخرج دون لباس معين.

2 – الثقافة السائدة

وعلى الرغم من التغيير الاجتماعي مازالت النظرة للمرأة تقليدية، وإنما التغيير الذي حدث هو تغيير في الشكل والمظهر، وليس في البنية والوظيفة، أو في المنظومة الاجتماعية ذاتها حيث أنه من خلال هذه المنظومة تتبلور نظرة سلبية لدور المرأة عندما تسند لها وحدها مهمة أساسية وهي تربية النشء ورعاية الزوج والحرص على مسؤولية البيت.

يقول الشيخ الغزالي " ... لا ريب أن كيان المرأة النفسي والجسدي قد خلقه الله على هيئة تخالف تكوين الرجل، فقد بني جسم المرأة على نمو يتلاءم ووظيفة الأمومة كاملاً، كما أن نفسيتها كونت لتكون ربة أسرة وسيدة بيت وبالجملة فإن

أعضاء المرأة الظاهرة والخفية وعضلاتها وعظامها وكثيراً من وظائفها العضوية مختلفة إلى حد كبير عن مثيلاتها في الرجل، وليس هذا البناء الهيكلي والعضوي المختلف عبثاً، إذ ليس في جسم الإنسان ولا الكون كله شيء إلا وله حكمة ... وهيكل الرجل قد بني ليخرج إلى ميدان العمل كادحاً مكافحاً أما المرأة فلها وظيفة عظمى، وهي الحمل والولادة، وتربية الأطفال وتهيئة عش الزوجية ليسكن إليها الرجل بعد الكدح والشقاء "[1].

وفي قول الشيخ الغزالي نلاحظ أنه يبرر عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ويحدد وظائف المرأة ودورها في الأمومة وتدبير البيت والاهتمام بالأسرة، بالإضافة إلى دورها الأساسي وهو الحمل، والولادة وتربية الأولاد، والاهتمام بالزوج وتخفيف العناء عنه، في حين يحدد وظيفة الرجل ودوره في العمل خارج البيت أي في ميدان العمل كادحاً مكافحاً. ومن هنا نلاحظ تقسيم العمل وفق النوع والفروق النوعية حيث ينحصر وجود المرأة داخل البيت أما الرجل فمجال عمله خارج البيت، بهذا الطرح تتحول مكانة المرأة باعتبارها كائناً مساوياً للرجل وشريكاً له لتكون في خدمته دائماً. وإذا قلنا برأي الشيخ الغزالي السابق واعتبرنا أن أهم دور للمرأة هو العمل داخل البيت وتربية الأطفال فلا بد من أن ندرك بأن التربية هي " عبارة عن عملية تشكيل لشخصية الفرد، ولبناء حياته داخل الإطار الذي ارتضته الجماعة لنفسها، والذي وضعت معاييره وحددت ضوابطه، وهذه العملية تبدأ مع الإنسان طفلاً يتشرب القيم والاتجاهات والتصورات من والديه، ثم ينمو الطفل ويحتك بالأقارب والجيران فتزيد دائرة احتكاكاته ثم يذهب إلى المدرسة وإن كان هناك تعليم مدرسي فتتسع الدائرة أكثر وأكثر، وتستمر التنمية الآيدولوجية حيث تصقل تلك القيم والاتجاهات وتتبلور"[2].

---

(1) نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1999 ف. بيروت ص 108 نقلاً عن محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشرق القاهرة 1991 م، ص: 15 – 16.

(2) عبد الغني عبود: الأيديولوجيا والتربية، مدخل لدراسة التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، 1978 م ص 26 – 27.

من خلال هذا التعريف تبين أن عملية تنشئة الطفل وتربيته ليست مسؤولية المرأة فقط بل هي مسؤولية الوالدين ثم المجتمع بكل مؤسساته، فالمجتمع بمؤسساته يتدخل في عملية التربية، وإسناد هذا الدور للمرأة فقط وخارج مسؤولية مؤسسات المجتمع يعتبر إهداراً لدور تلك المؤسسات، والذي يكاد يكون أقوى من دور الأسرة وخاصة بعد تحديث المجتمعات وتطورها وظهور المؤسسات الحديثة.

والأسرة هي مؤسسة تمثل وحدة من وحدات البناء الاجتماعي، وتؤثر في الوحدات الأخرى، وتتأثر بها، وبما أن المجتمع أصبح يشارك الأسرة في عملية التنشئة والتربية، فإن حبس المرأة في البيت في هذه الحالة يجعلها منغلقة ومنعزلة عن المحيط الاجتماعي، تتلقى وعيها من خلال أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية، فمسألة تأسيس الوعي مهمة جداً في عملية تنشئة الأطفال وما لم تخرج المرأة من البيت لتتواصل مع المجتمع عن طريق الدراسة أو العمل أو غير ذلك من المؤسسات الموجودة في المجتمع، فإنها تصبح فاقدة للوعي، وهذا يؤثر سلباً على تربية الأبناء. وخروج المرأة من بيتها يشعرها بحريتها وكرامتها ومساهمتها في جميع أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي ذلك يقول "انجلز" (إن تحرير المرأة ومساواة وضعها بالرجل كان وسيبقى مستحيلاً طالما أن المرأة ستبقى مقصاة عن العمل الاجتماعي المنتج ، وأنه ينبغي أن تقتصر على العمل المنزلي الخاص ، ولكي يصبح تحرير المرأة قابلاً للتحقيق يقتضي أولاً أن تتمكن المرأة من الإسهام في الإنتاج على أوسع مستوى اجتماعي وأن لا يشغلها العمل المنزلي بعد الآن إلا لدرجة ضئيلة)[1].

وهنا يؤكد أنجلز على أن مسألة تحرير المرأة ومساواتها بالرجل سيبقى أمراً مستحيلاً، إذا اقتصر دورها على العمل المنزلي الخاص فقط، إذا لم تشارك أو تساهم في الإنتاج على أوسع مستوى اجتماعي، بمعنى أن المرأة ينبغي أن تستثمر وقتها كاملاً، وأن تكون عنصراً مفيداً ومنتجاً للمجتمع ولا ترضى لنفسها أن تبقى رهينة جدران داخل المنزل، بل يجب أن تكون فاعلة في كل مرحلة من مراحل

---

[1] روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة المحامي جلال مطرجي، دار الأدب، بيروت، الطبعة الأولى 1982 ص 103 نقلا عن فريدرنج انجلز، أصول العائلة الملكية الخاصة والدولة، المنشورات الاجتماعية ص 148 .

حياتها ومهما كانت حالتها الاجتماعية – زوجة أو مطلقة أو أرملة – ولا نعني بذلك أن نقلل من دورها داخل البيت ولكن معنى ذلك أن لها أيضاً دوراً في المجتمع، فللمرأة دور كبير في خدمة مجتمعها وفي تحقيق التنمية بكافة مستوياتها، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 عند قوله::

"رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية الإنسانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن، هي تغلغل نواقص محددة في البنية المؤسسية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجملها فريق التقرير في نواقص – الحرية وتمكين المرأة والقدرات الإنسانية – المعرفة ".

ونظراً لأهمية دور المرأة فقد بيّن التقرير النواقص التي تعوق بناء التنمية البشرية وأعطى المرأة الأهمية الثانية بعد احترام الحقوق والحريات الإنسانية التي أعطاها المرتبة الأولى، وأكد على ضرورة تمكين المرأة عبر إتاحة الفرص الخاصة والممكنة من بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة مع أشقائهن من الذكور. ولكي تتمكن الباحثة من مناقشة هذا الموضوع بشكل دقيق قامت بجمع بعض الإحصائيات والتي ترى أنها تساعد على التوضيح فبداية نتابع الجدول الذي يوضح[1]:

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين المقيمين في الجماهيرية ونسبة النوع في تعداد 1995 ف

سنة التعداد	التوزيع العددي لسكان الليبيين			التوزيع النسبي لسكان الليبيين			نسبة النوع
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	
1995	2,231,079	2,158,660	4,389,739	50.82	49.18	100.00	103

(1) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 1995 ف.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تقارباً بين نسبة الذكور ونسبة الإناث، فالفرق بسيط جداً أو تكاد تتساوى النسب مما يفرض تفعيل دور المرأة وفتح المجال أمامها للمشاركة في كل ميادين التنمية والمساهمة في خدمة المجتمع

والجدول الآتي يبين التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب القطاع والنوع لسنة 2001 ف.

القطاع	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خدمات المجتمع	208784	38.2	217589	83.9	426373	52.9
منشآت مملوكة للمجتمع	159887	29.3	26299	10.1	186186	23.1
خاص ليبي	169193	31.0	15113	5.8	184306	22.9
خاص غير ليبي	1891	0.3	136	0.1	2027	0.2
مشترك عام	53	0.0	6	0.0	59	0.0
مشترك خاص	53	0.0	6	0.0	59	0.0
مختلط	0	0.0	0	0.0	0	0.0
تعاوني	3673	0.6	111	0.0	3784	0.5
تراخيص	927	0.1	52	0.0	1024	0.1
المجموع	546371	100.0	259479	100.0	805850	100.0

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الإناث العاملات في قطاع خدمات المجتمع أعلى من نسبة الذكور فكانت نسبة الإناث (83.9) بينما نسبة الذكور (38.2)، وقد يكون ذلك بسبب اتجاه أغلب النساء للعمل في قطاع التعليم والصحة كأنسب عمل يراه المجتمع للمرأة، وتنخفض مشاركة الإناث في باقي القطاعات لترتفع نسبة الذكور، فتلاحظ نسبة الإناث في قطاع المنشآت المملوكة للمجتمع (10.1) بينما نسبة الذكور (29.3) وفي العمل الخاص الليبي نسبة الإناث (5.8) بينما نسبة الذكور (31.0) وتنعدم مشاركة المرأة في القطاعات الأخرى مثل العمل المشترك العام والمشترك الخاص – والمختلط – والتعاوني والتراحيل، إذ نلاحظ أن مشاركتها متجهة لنوع معين من الخدمات ومحدودة نسبياً في قطاعات أخرى ومعدومة في باقي القطاعات.

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب فئات السن والنوع لسنة 2001 ف.

فئات العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
19-15	6193	1.1	711	0.3	6904	0.9
34-20	241169	44.1	174574	67.3	415743	51.6
64 35	261204	47.8	82229	31.7	343433	42.6
65 فما فوق	35850	6.6	1444	0.6	37294	4.6
غير مبين	1955	0.4	521	0.2	2476	0.3
المجموع	546371	100.0	259479	100.0	805850	100.0

وبالنظر للجدول السابق الذي يبين التوزيع العددي لأفراد القوى العاملة حسب فئات السن والنوع يتبين أنه من سن 15 – 19 سنة نسبة الذكور 1.1 أما نسبة الإناث فهي أقل من واحد في المائة (0.3) ومن سن 20 – 34 سنة نسبة القوى العاملة من الذكور 44.1 بينما نسبة الإناث 67.3، وفي هذه السن ترتفع نسبة الإناث عن نسبة الذكور، وقد يكون ذلك بسبب عدم زواج الإناث في هذه السن

أو عدم الإنجاب غير أن هذه المرحلة من سن الإناث في الغالب سابقة على انتقالها إلى بيت الزوجية وبقائها في بيت ذويها مما يعطيها وقتاً كافياً للمساهمة في العمل وتأكيد ذاتها وتنخفض نسبة القوى العاملة إلى 31.7 بالنسبة للإناث من سن 35 – 64 لترتفع نسبة الذكور وتصل إلى نسبة 47.8، وتنخفض أكثر من سن 65 فما فوق لتصل للإناث 0.6 أي أقل من واحد بالمائة، وبالنسبة للذكور 6.6.

ونتابع الآن الجدول الذي يبين التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية لسنة 2001 [1].

الحالة التعليمية	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	61220	11.2	13137	5.1	74357	9.2
دون الشهادة الابتدائية	47565	8.7	4659	1.8	52224	6.5
الشهادة الابتدائية والإعدادية	159883	29.3	31232	12.0	191115	23.7
شهادة المعهد المتوسط	75413	13.8	43717	16.8	119130	14.8
شهادة فوق الثانوية ودون الجامعة	145231	26.6	125398	48.3	270629	33.6

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة القوى العاملة من الأميين الذكور كانت بنسبة (11.2) بينما تنخفض نسبة القوى العاملة من الأميات الإناث وتأتي بنسبة (5.1) أما من هم دون الشهادة الابتدائية نسبة العاملين من الذكور تمثل (8.7) ونسبة العاملات من الإناث (1.8) أما نسبة العاملين من الذكور والمتحصلين على الشهادة الابتدائية فكانت (29.3) بينما نسبة الإناث (12.0)، وقد يكون انخفاض نسب العاملات من الإناث حسب الحالات التعليمية السابقة ناتجاً عن عدم توفر فرص مناسبة لهن في المجتمع مثل الرجال أو رفض المجتمع بمنظومته الاجتماعية أن تعمل النساء أي عمل دون مؤهل كالحراسة مثلاً أو موظفة بسيطة في إحدى المكاتب أو غير ذلك. بينما ترتفع نسبة الإناث عن الذكور في حالة الشهادة فوق الثانوية ودون الجامعة لتصل النسبة إلى (48.3) للإناث و (26.6) للذكور،

[1] نتائج حصر القوى العاملة 2001 ف الكتاب الإحصائي 2002.

وترتفع أيضاً في الشهادة الجامعية فما فوق حيث كانت نسبة العاملات من الإناث (16.0) بينما نسبة العاملين من الذكور (10.4) ولعل السبب في ذلك هو انخراط المرأة بهذه المؤهلات للعمل في نطاق التعليم أو في مجال الصحة كأكثر مجالات تعمل فيها المرأة لأنها ترضي المجتمع. ونتابع الآن الجدول الذي يبين توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق)، توزيعات القوة البشرية والنوع مع بيان معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة حسب النوع:

توزيعات القوة البشرية			عدد الأفراد		
			ذكور	إناث	المجموع
عاملون اقتصادياً	مشتغلون	يعمل	732677	172874	905551
		خدمة وطنية أو إنتاجية	60694	15179	75873
		مجموع المشتغلين	793371	188053	981424
	متعطلون	سبق لهم العمل	11421	617	12038
		لم يسبق لهم العمل	90395	17099	107494
		مجموع المتعطلين	101816	17716	119532
مجموع السكان العاملين اقتصادياً			895187	205769	1100956
غير عاملين اقتصادياً	طلبة		355636	311635	667271
	ربات بيوت			790858	790858
	متقاعدون		71928	4767	76695
	غير ماذكر		37986	1710	39696
مجموع السكان غير العاملين اقتصادياً			465550	1108970	1574520
مجموع أفراد القوة البشرية			1360737	1314739	2675476
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي			65.79	15.65	41.15
معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً %			11.37	8.61	10.86

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصادياً قد بلغ (1100956) فرداً يشكلون حوالي 41 ٪ من إجمالي السكان الليبيين الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق، أي أن معدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي للسكان الليبيين المقيمين في الجماهيرية تقدر بحوالي 41 ٪، وهذه النسبة ترتفع لدى الذكور إلى حوالي 66 ٪ في حين تنخفض لدى الإناث إلى حوالي 16 ٪.

ونتابع الآن الجدول الذي يبين التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين المقيمين في الجماهيرية ممن أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب الحالة الزوجية والنوع[1]

الحالة الزواجية	عدد السكان الليبيين			٪ من إجمالي السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
لم يسبق لهم الزواج	775207	634294	1409501	56.97	48.24	52.68
متزوجون	571995	562455	1134450	42.04	42.78	42.40
مطلقون	5699	23924	29623	0.42	1.82	1.11
أرامل	7836	94066	101902	0.57	7.16	3.81
المجموع	1360737	1314739	2675476	100.00	100.00	100.00

من خلال متابعة الجدول السابق نلاحظ أن المطلقين من الذكور (5699) أي بنسبة 0.42 ٪ والإناث (29623) أي بنسبة (2.0) ٪ أي أن نسبة الإناث المطلقات أكثر من نسبة الذكور، وكذلك إذا نظرنا للأرامل نجد أن العدد النسبي للذكور هو (7836) أي بنسبة (10.57) أقل من (1.0) والإناث، وهي أيضاً تفوق نسبة الذكور.

[1] الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995 ف.

ولعل وضع الإناث في المجتمع مختلف تماماً عن الذكور فحينما يطلق الرجل من السهل أن يتزوج مرة أخرى أما المرأة إذا طلقت فينظر إليها المجتمع نظرة سيئة حيث يعاملها كمذنبة وتتسلط عليها كل الأضواء من جميع الاتجهات وكأنها أجرمت – فتحسب عليها حركاتها وسكناتها ولا تتيسر لها فرص الزواج مرة أخرى مثل الرجل الذي يطلق ثم يتزوج ويطلق ويتزوج وهكذا دون أن تمس أخلاقه أو تتغير نظرة المجتمع له. وكذلك بالنسبة للأرامل نجد النسبة من الإناث أكثر من الذكور وذلك لأن الرجل من السهل أن يتنصل من مسؤولية الأبناء وتتاح له فرص أخرى للزواج أما المرأة فذلك من أصعب الأمور إن لم يكن مستحيلاً ثم إنها في حالة كون لديها أبناء فيعتبرها المجتمع هي المسؤولة أولاً وأخيراً على تربيتهم فتصرف نظرها عن الزواج أو نظرة المجتمع حيالها تمنع إتاحة أية فرصة أخرى.

من خلال ما تم عرضه في هذا المحور نلاحظ التكبيل الاجتماعي الذي تعانيه المرأة داخل مجتمعنا ينظر إليها باستمرار بأنها الأضعف وهي التابعة دوماً للرجل أباً كان أو أخاً أو زوجاً، وبذلك تكون مستسلمة لهذا الوضع ولكن تشعر بأنها مقهورة مغلوبة على أمرها. فلماذا هذا التكبيل وما هي أسبابه ؟ هذا ما سنوضحه في المحور التالي.

أسباب التكبيل الاجتماعي للمرأة

هناك العديد من الأسباب التي نرى أن لها علاقة بمسألة التكبيل الاجتماعي للمرأة داخل مجتمعنا، ذلك المجتمع الذي يمر بمرحلة تحديثية شاملة ولكن مازالت في بداية ظهورها لم تنم بعد وفي خضم الصراع بين القديم والحديث الأصالة والمعاصرة، التراث والحداثة، نجد أن المرأة تحاول جاهدة الحفاظ على كيانها بوصولها إلى درجات متقدمة في السلم الاجتماعي، بينما نجد مجتمعنا يكبلها ويشدها للخلف، ولعل ذلك راجع لعدة أسباب سنجملها فيما يلي:

أولاً: التأويل الخاطئ للنصوص الدينية

لمسألة التكبيل الاجتماعي للمرأة أبعاد تتجاوز حدود المنظومة الاجتماعية داخل المجتمع ليضاف إليها بعد آخر هام جداً ومؤثر وهو "البعد الديني" والذي يعتبر المرجعية الشرعية والقانونية.

ولأن القرآن حينما نزل على النبي العربي في مجتمعنا كان التمييز فيه بين الذكر والأنثى جزءاً من ثقافة هذا المجتمع ونظامه الاجتماعي والمرأة آنذاك لا مكانة لها بل هي مهمشة ومضطهدة بشكل واضح فلا بد أن ينعكس على فهم القرآن الكريم، ويتم التعامل حتى مع الآيات الوصفية على أنها تشريعات، مثل الآية رقم " 34" من سورة النساء والتي يقول فيها عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً﴾.

ويتبين من خلال المرور بما أورده السيوطي في سبب نزول هذه الآية حيث تحكى رواية أن امرأة جاءت إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ تشكو زوجها لأنه لطمها فقال النبي " ليس له ذلك " وفي رواية أخرى أن النبي صلى اله عليه وسلم حكم للمرأة أن تقتص من زوجها – أي تلطمه كما لطمها – ولعل ذلك الحكم من جانب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إن صحت الرواية – كان إعمالاً لمبدأ القصاص الوارد في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة:45). ولاشك أن إنكار النبي هذا الفعل من جانب الزوج له دلالة واضحة في تأكيد مبدأ المساواة الأصلي في الإسلام ولكن لأن المخاطبين لم يكونوا بعد قادرين على احتمال تلك المساواة نزلت آية القوامة[1].

ونتيجة للفهم الخاطئ لهذه الآيات أصبحت القوامة حكماً إلهياً مقدساً لا يقبل تأويله بأي شكل، وأيضاً الآية رقم (33) من سورة الأحزاب ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾. فهذه الآية المقصود بها نساء النبي وهي تنظم العلاقة بين النبي ونسائه ونتيجة للفهم

---

[1] نصر حامد أبو زيد، مرجع سابق ص 212 نقلا عن السيوطي (جلال الدين): أسباب نزول، على هامش تفسير الجلالين " دار الفكر، بيروت بدون تاريخ، ص 117.

الخاطئ والتأويل غير الصحيح لهذه الآية وغيرها أصبحت سلاحاً يوجه ضد النساء وخروجهن من البيت.

وهذه فتوى عن لسان الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس هيئة البحوث والإفتاء في السعودية بعنوان: عمل المرأة من أعظم وسائل الرذيلة[1]: (إن إخراج المرأة من بيتها الذي هو مملكتها ومنطلقها الحيوي في هذه الحياة هو إخراج لها عما تقتضيه فطرتها وطبيعتها التي جعلها الله عليها فالدعوة إلى نزول المرأة إلى الميادين التي تخص الرجال أمر خطير على المجتمع الإسلامي، ومن أعظم آثاره الاختلاط الذي يعتبر من وسائل الرذيلة التي تفتك بالمجتمع وتهدم قيمه وأخلاقه).

وغير هذا العديد من الآيات والأحاديث النبوية التي يتم انتقاؤها وتأويلها على نحو يخدم أغراض المؤول دون فهم لطبيعة النص من الناحية التاريخية والتركيبية ومن ناحية اللغة والدلالة ودون الاعتداد بتغيير الزمان والمكان، ومثال الأحاديث، حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ". يعتبر هذا الحديث من ضمن الأحاديث الصحيحة التي اعتمدها البخاري ورواه أبو بكرة، وهو صحابي عرف الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حياته وحسب ما يرويه هذا أن الفرس قد اختاروا امرأة لتحكمهم "عندما مات رئيس الدولة الفارسية". سأل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي اهتم بالنبأ وبمن شغل مكان كسرى في القيادة فأجيب " لقد أناطوا السلطة بابنته " وفي هذه اللحظة أبدى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ حسب أبي بكرة ملاحظته حول النساء.[2] وهكذا يستمر البحث عن نصوص قرآنية أو أحاديث شريفة ضد النساء يتم تأويلها هكذا كسلاح موجه ضد المرأة، فمثلاً ما رواه عبد الله بن عمر، أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال " اطلعت إلى الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء واطلعت إلى النار فوجدت أكثر أهلها النساء، وحديث " لو كنت آمر أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ". ويتم الاستناد أحياناً إلى أحاديث غير صحيحة أو مؤولة تأويلاً غير

---

(1) نصر حامد أبو زيد، مرجع سابق نقلاً عن مجلة " روز اليوسف " العدد 15.3553 يوليو 1969 ص 25.

(2) فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي، النبي والنساء، ترجمة عبد الهادي عباس، دار الحصاد، الطبعة الثانية 1993، ص 65 – 66.

صحيح فيرددها الخطاب الديني كثيراً، وتذاع عبر الفضائيات فتؤثر بشكل كبير على الجمهور وخاصة أنها تمثل الدين الذي يعتبر المرجعية الروحية والأخلاقية في المجتمع، فيزيد تضييق النطاق على المرأة وتكبيلها وقهرها باسم الدين ويتم تهميش المرأة من واقع الخطاب الديني. لذلك لابد أن تكون هناك قراءة متنورة معاصرة للنصوص الدينة، فباب الاجتهاد ليس مغلقاً والقرآن صالح لكل زمان ومكان وهو دين الحداثة، وما نحتاجه هو فقط قراءة علمية متأنية وحداثية للفكر الإسلامي، لتصحيح كل التأويلات الخاطئة ليسمو الدين ويرتقي المسلمون.

ثانياً: أبويّة المجتمع (ذكورية المجتمع)

يقوم المجتمع الأبوي على نظام أساسي وهو هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار بمعنى توزيع هرمي للسلطة على محوري الجنس والسن، حيث يمثل الرجل مركز القوة داخل المجتمع وهو المهيمن والمسيطر باعتباره كاسب الرزق فالملاحظ أن هناك تعارضاً واضحاً ومتكاملاً لتصرفات وخصائص الذكورة والأنوثة. (هناك مبالغة واضحة في قوة الرجل وذكورته ومكانته وهناك مبالغة في إسقاط القدرة على المجابهة والتصدي عنده، وهناك مبالغة في تقدير مدى تحمله وجلده وعدم شكواه ... وهناك مبالغة في قدرته على كسب الرزق وتدبير أحوال الأسرة [أسطورة الرجل الذي ينتزع اللقمة من فم السبع] وهناك مبالغة في عدوانيته وفورات غضبه، سلوكه الهجومي من ناحية وشجاعته وقدرته على التحمل من ناحية أخرى)[1].

فشحن الرجل بكل هذه القوة وإنكار مظاهر ضعفه أساس لتشعر الأسرة بأنه سندها القوي الذي تتصدى به للعالم الخارجي، وإذا ما تم إيهام الرجل بأنه أسطورة، فلابد من إسقاط ضعفه على المرأة فهي التابعة دائماً والتي تحتاج إلى وصي فتمثل دور الراضخ المستسلم للقوى الكبيرة (الرجل) فتنقسم الأسرة إلى قوة وضعف وتحدد أدوار كل من الرجل والمرأة، المرأة تبقى داخل البيت ودورها محدد ومعروف، أما الرجل فخارج البيت ويحدد له أيضاً دوره، فالرجل هو السيد

---

[1] مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة السادسة 1992 ص 213.

بينما المرأة هي المستعبدة والمستغلة، وهي التي تخدمه وتخدم بيته وتعزز قوته ومكانته الذكورية.

وهذه الوضعية لها سلبياتها على نفسية المرأة وانعكاساتها واضحة في مجتمعنا اليوم ولعل أهمها هو تدني وضع المرأة في (المجتمع فمنذ بداية القرن الماضي "القرن العشرين" بدأ المصلحون بمعالجة عدد من القضايا الأساسية المتصلة بتدني وضع المرأة في المجتمع، إلا أنهم لم يجابهوا المشكلات الأساسية التي كانت متشابكة مع المسألة الدينية والقضائية، فلم يتخطوا المفهوم الغامض للتجديد، أما موقف المحافظين فقد اشتمل على عقلنة الوضع السائد والتصدي لأي تغيير بنيوي، وعكس المصلحون والمحافظون في مقولاتهم العقيدة السائدة للمجتمع الأبوي المستحدث، عقيدة محافظة ومنحازة إلى الرجل، وترمي إلى حصر الامتيازات والسلطة بالرجل، وذلك على حساب المرأة وإبقائها محاصرة بعوائق قانونية واجتماعية)[1]. وإذا كانت ليبيا قد تجاوزت وإلى حد كبير العوائق القانونية التي يشير إليها هشام شرابي فإن العوائق الاجتماعية والتي يعبر عنها عبد الله الغدامي بثقافة الوهم لا تزال آثارها واضحة نستطيع نحن الإناث أن نلمسها بأصابعنا في كل لحظات حياتنا.

ثالثاً: العادات والتقاليد الاجتماعية

إن تحديد دور المرأة بالمهام المنزلية، نقل عبر الأجيال اللامبالاة بين الرجل والمرأة، مما كان له الأثر الكبير على العادات والتقاليد والأعراف، بل صارت موروثاً ثقافياً يتوارثه الأجيال، فالموروث الثقافي الشعبي مادة حية تضم كنوزاً فنية غزيرة تعتبر وعاء للكثير من العادات والتقاليد والأعراف التي تشيع في مجتمع ما وتتداوله بين أفراده ويلتزم بها عبر أجياله "[2]. وإن العادات والتقاليد مازال لها التأثير القوي داخل المجتمع حيث إنها توجه السلوك والتفكير فعلى الرغم من أنها من صنع الأفراد إلا أنها تأخذ مكانة مقدسة لديهم وتسيطر عليهم، فمن خلال العادات

---

[1] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1993 ص 51.

[2] خديجة صبار . المرأة بين الميثولوجيا والحداثة، أفريقيا الشرق، بيروت – لبنان 1999 ص 39.

والتقاليد يستأثر الرجل بالمكانة العليا في المجتمع بينما المرأة تابعة له، فطاعة المرأة للرجل واجبة، وتحرم المرأة العديد من فرص الدراسة والعمل، حتى تعليمها أصبح وسيلة ليزيد من قيمتها كزوجة، وأيضاً شهادة تتيح لها فرص الزواج السريع ويفرض عليها لباساً معيناً ويحدد خروجها وتكبل حريتها، ولتغير الذي حدث في الشكل الخارجي للمرأة كالأزياء والعادات المرتبطة بمعاملتها هو تغير خارجي فقط لم يمس البيئة المجتمعية، ولكنه قد يبعث الأمل والتفاؤل بتغيير جوهري ربما على المدى البعيد، فمؤشرات التغير الذي حدث في المجتمع وانتشار مظاهر التحديث كان عاملاً مساعداً على حدوث هذا التغيير البسيط، مع حاجتنا إلى تغيير جوهري في البنية المجتمعية في العادات والتقاليد، ما أحوجنا إلى تأسيس الوعي الحداثوي في مجتمع مازال يسير ببطء في نطاق التحديث !.

رابعاً: التربية الخاطئة

التربية لها دور أساسي في ترسيخ مفهوم النظام الأبوي ومن ثم سيطرة الرجل على المرأة فطرق التربية في مجتمعنا غالباً ما تقوم على تولي الأم لهذا الدور مستفيدة بما أخذته من أمها وغيرها من النساء المحيطات بها – ونادراً ما تمارس الطرق التربوية الحديثة. فمثلاً فرحة الأم بالمولود الذكر أكثر من الأنثى لأن ذلك يعزز مكانتها داخل الأسرة ويقربها من زوجها، وتبدو التربية الخاطئة واضحة في تربية الأولاد على التمييز بين الذكور والإناث، فيعامل الولد الذكر من صغره وكأنه رجل بينما تعامل البنت (الأنثى) وكأنها التابعة له فتقوم على خدمته بأوامر من الأم والأب، فمثلاً تقوم بإحضار الطعام له وترتيب ملابسه والاستئذان منه للخروج، إنها طريقة في التربية تعزز مكانة الذكر في الأسرة على حساب الأنثى، وتعامل البنت (الأنثى) بأسلوب التخويف من الأب والأخ وسرعان ما ينتقل التخويف إلى التهديد بالضرب.

وعلى الرغم من تطور أساليب التربية إلا أن ظاهرة سيطرة الذكور على الإناث مازالت موجودة داخل الأسرة ومازال الأهل بولدهم المسيطر على أخواته الإناث يشعرونه بأنه أصبح رجلاً، بهذه الطريقة يتشرب الابن (الذكر) القيم والاتجاهات السلبية من والديه وتتشكل شخصيته بناءً على هذا الإطار، وتتشكل شخصية البنت أيضاً على الرضوخ والاستسلام والضعف، وبذلك تساهم التربية في

عملية نقل الموروثات السلبية عبر الأجيال لتضاعف بذلك قهر المرأة وتعمل على استمراريته.

خامساً: المناهج التعليمية

إن المناهج الدراسية ساهمت في التمييز بين الرجل والمرأة من خلال ما يقدم فيها ومن خلال رسم صور معينة للرجل توحي بالقوة والتفوق بينما صورة المرأة تميل إلى التقليد، وفي ذلك ترسيخ وتوجيه لشخصية المتعلم ومساعدته على أن ينشأ وينمو بمشاعر الاستعلاء والتمييز والتفوق، وعلى الرغم من تعديل المناهج بين فينة وأخرى إلا أنه لم يدخل فيها ما يرسخ العلاقات الاجتماعية بشكلها الصحيح وما يوضح مكانة المرأة الفعلية.

سادساً: وسائل الأعلام وخاصة المرئية

من خلال ما يقدم من برامج ومسلسلات نلاحظ في أغلبها مشاهد حول العنف ضد المرأة، وسيطرة الرجل، فمثلاً تحاور والدها فيصفعها أو زوج يضرب زوجته ويشد شعرها، وبشكل عام لم تظهر في إعلامنا العربي معالجات حقيقية لوضعية المرأة كما يجب أن تكون، المرأة المتحررة من قيود المجتمع.

سابعاً: التبعية الاقتصادية والاجتماعية للرجل

التبعية الاقتصادية للرجل واعتماد المرأة على الرجل من الناحية الاقتصادية تتيح له الفرصة في السيطرة عليها.. فإن كان هو المسؤول عن توفير كل احتياجاتها المادية فمن الطبيعي أن يكون هو المسيطر عليها والسالب لحريتها " ففي الحاجة تكمن الحرية " فنحن في مجتمعنا نلاحظ أن النساء إما عاطلات عن العمل، وبذلك تكون تبعيتهن للرجل تبعية كاملة وإما نساء عاملات يتقاضين مرتب – لا يفي لتوفير كل احتياجاتهن، وفي كلتا الحالتين تظهر تبعية المرأة للرجل – فالاستقلال المالي للمرأة واعتمادها على نفسها اقتصادياً يمنحها جزءاً من تحررها من سيطرة الرجل – وتبعية المرأة الاقتصادية للرجل تجعلها تابعة له اجتماعياً، فالمتحكم في حاجات الشخص متحكماً فيه. ولكن هنا نجد أنفسنا أمام مشكلة وهي إذا كانت التبعية الاقتصادية للرجل تعني سيطرته على المرأة، وإذا كانت المرأة تريد أن تتحرر من ذلك فلابد لها من الاستقلال الاقتصادي عن الرجل، فالسؤال هو كيف تتحرر المرأة اقتصادياً وهي مكبلة اجتماعياً ؟. يبقى السؤال مطروحاً وتبقى جدلية

التبعية الاقتصادية والاجتماعية قائمة بانتظار تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية، علها تغير في الوضع شيئاً.

ثامناً: شعور المرأة بالدونية والنقص تجاه الرجل "مشكلة الوعي"

نتيجة لأساليب التربية الخاطئة تتكون وتتشكل شخصية المرأة على أساس أنها أقل من الرجال وأن الرجل هو الأقوى دائماً، فمهما تتعلم المرأة لا تستطيع تقبل فكرة أنها تساوي الرجل بل قد تتفوق عليه – فتناقض نفسها – فنجدها تارة تطالب بندديتها للرجل وبكل حقوقها، وتارة أخرى نجدها مسرورة لتبعيتها للرجل، وهذا التناقض يعتبر حالة مرضية نتيجة للتربية الخاطئة. بالإضافة إلى ذلك شعورها بالنقص والدونية تجاه الرجل مما يجعلها راضية بوضعها كما هو لا تسعى لتغييره – وكأنه هو الوضع الطبيعي – وقد اتضح لي ذلك من خلال عدة مقابلات أجريتها مع نساء كنا نتحدث خلالها عن وضع المرأة، فبقدر ما تشكو المرأة من القهر الاجتماعي، بقدر ما تشعرني بأنها راضية لأنها تعودت ولأن هذا هو الوضع الصحيح (كما تراه طبعاً) فهذا الشعور من المرأة يجعلها راضية بوضعها لا تحاول مقاومة التكبيل الاجتماعي لها وبذلك فهي تساهم في استمراره. فإذا كانت هذه هي الأسباب التي تؤدي لوجود التكبيل الاجتماعي فما هي أعراض التكبيل الاجتماعي ؟ هذا ما سنبحثه في المحور القادم.

أعراض التكبيل الاجتماعي

بالرغم من قبول المرأة بوضعها الاجتماعي الظاهري إلا أنه من الصعب عليها أن تتحمل وضعية القهر ببساطة فنجدها تحاول دائماً السيطرة على الواقع والتعامل معه وإيجاد نوع من التوازن النفسي فهي لا تستطيع أن تتقبل هذا التكبيل الاجتماعي وتتعامل معه كأمر واقع وإذا عجزت عن التعامل مع الواقع فنلاحظ ظهور بعض الأعراض والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: السيطرة الخرافية على الواقع

عندما تعجز المرأة عن التصدي والمجابهة تلجأ للسيطرة الخرافية على المصير، وتشكل هذه السيطرة أحد خطوط الدفاع الأخيرة له حيث (يتناسب انتشار الخرافة والتفكير السحري في وسط ما مع شدة القهر والحرمان – وتضخم

الإحساس بالعجز وقلة الحيلة وانعدام الوسيلة)[1]. فتلجأ المرأة إلى المشعوذين لإيمانها بأنهم قادرون على تغيير أحوال الإنسان ويتم بذلك استغلالها من قبل المشعوذين الذين يعطونها الأمل بالسيطرة على الزوج إذا كانت متزوجة والأب أو الأخ إذا لم تكن متزوجة، مع إيهامها بأنهم سيساعدونها من أجل البحث عن الزوج، فكل هذه سلوكيات لإحساسها بعدم التوازن النفسي، فنجدها ممزقة، تائهة بين تبعيتها التقليدية للرجل وبين طموحها ورغبتها في تحقيق ذاتها بالشكل المطلوب.

ثانياً: محاولة السيطرة على الرجل

في الوقت الذي يعتقد فيه الرجل أنه مسيطر على المرأة تحاول المرأة أن تكون هي المسيطرة على الرجل السيطرة الفعلية – فسيطرة الرجل الدائمة وقهره للمرأة وتوهمه بأنه يستطيع بقوته أن يفعل ذلك، وهذا لا يرضي المرأة فتشعره بأنها راضخة وضعيفة ولكن في واقع الأمر ليست كذلك فهي تملك قوة غير ظاهرة وتتحين فرصة لضعف الرجل لتنتقم منه (توهم الرجل أنه هو الأقوى والذي يمتلك زمام الأمور كي تحركها هي تبعاً لرغبتها بشكل خفي، سلاح تستخدمه المرأة حتى تضع الرجل في موضع الضعف، " ولذلك تجد في استعمال هذا السلاح متعة خاصة.

بالإضافة إلى الضعف هناك أيضاً سلاح الاحتيال والمكر الذي ألصق بحواء، ولكنه سلاح يفصح أكثر عن العدوانية التي في علاقة المرأة المعنوية بالرجل، وقدرتها على استعمال هذا السلاح تنمو بالضرورة نظراً لما يفرض على كيانها من حدود وقيود، وعلاقة المكر هذه هي نتائج لوضعية القهر)[2]. وتحاول المرأة بكل هذه الأسلحة أن تفرض سيطرتها على الرجل فتنطلق من موقف الضعف لتتحول إلى محاكم قاس، ولا تتردد في اتهامه بالنقص والعجز، وإذا عجزت بكل ذلك من السيطرة على الرجل فإنها تلجأ للطرق المرضية الأخرى، أي السحر والشعوذة والأولياء، والغرض الأساسي من ذلك هو السيطرة على الرجل لتشعر بنشوة الانتصار عليه إزاء قهره لها وسيطرته عليها.

---

[1] مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 145.
[2] مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 235.

ثالثاً: إسقاط ما تعانيه من قهر واستلاب

إسقاط القهر والاستلاب على أبنائها من خلال التربية – وعلى المحيط في مجال العمل، مثلاً تبدو علاقتها مع أبنائها فيها نوع من القسوة والسيطرة ويتحول أسلوبها في التربية إلى إعطاء الأوامر والتهديد بالضرب والتخويف، ولشعورها بأن أطفالها هم ملكها ومن حقها أن تنصب نفسها حاكماً عليهم وتعمل على إظهار كل مشاعر الحقد والتسلط المدفونة، وهذا يؤثر تأثيراً سلبياً على التربية، حيث تنتقل كل هذه المشاعر والقسوة إلى الأبناء وتبدأ الاسقاطات مرة أخرى من خلال الأبناء، (الكبير على الصغير وهكذا) والنتيجة هي أسر غير مستقرة نفسياً متذبذبة، وتظهر بداخلها العديد من المشاكل. وإذا كانت المرأة عاملة، مدرسة مثلاً فيتم إسقاط مشعر القهر والغبن على التلاميذ لتتحول معاملتها إلى معاملة قاسية، وتختفي أساليب التربية الحديثة وهكذا.

رابعاً: التضخم النرجسي

ينطلق التضخم النرجسي لكيان المرأة من المكانة التي يحيطها بها الرجل والمجتمع عموماً في جسدها وفي بعض وظائفها الأسرية، من خلال التضخم تشعر المرأة بافتخار خاص بجنسها، وبكبرياء تؤمن لها الرضى عن ذاتها، فالمثلنة تضعها من الناحية العلائقية في منزلة سامية هي على النقيض تماماً من وضعية القهر التي تخضع لها، ذلك ما يساعدها على الوصول إلى توازن نفسي يجعلها على وفاق مع ذاتها، ويمكنها من تقبل وجودها. يظهر التضخم النرجسي للمرأة من خلال إحساسها بأنها كائن على درجة كبيرة من الأهمية وخصوصاً في مجال الأمومة، لأنها تعطيها قيمة اجتماعية عالية تجعلها متمركزة حول ذاتها وتشعرها بتعويض القهر الذي تعانيه من الرجل، وامتلاكها له بامتلاك أطفالها (ارتباط الطفل النفسي بوالدته).

ويبدو التضخم النرجسي واضحاً خلال استعراض جمالها وزينتها، ونلاحظ ذلك في المناسبات والأعراس، حيث تتحول المرأة إلى عارضة أزياء تلبس (الذهب والحرير والصدرة) وتجلس في الأماكن المخصصة (للصدارات) والجميع يتفرج عليها وعلى ما تعرض من ثروة متباهية بجمالها ولباسها، وفي هذا تزييف لكيانها ولعواطفها الحقيقية، لتتحول إلى آلة استعراض.

خامساً: بعض الانحرافات الأخلاقية

نتيجة للضغوط النفسية التي تعاني منها المرأة إزاء قهرها من قبل الرجل وضعفها أمامه، وفشل محاولاتها في الحوار معه، وفي التعامل مع الواقع الذي هي أساساً غير راضية عليه، تظهر مشكلات أخرى من نوع آخر، تتمثل في الانحرافات الأخلاقية، ويبدو ذلك واضحاً في العلاقات العاطفية التي تقيمها البنت إذا كانت غير متزوجة لأنها تصبح فريسة سهلة الاصطياد ولأنها تحاول إيجاد نوع من التوازن النفسي ولأنها تبحث عن أهميتها في الأسرة ولا تجدها تبحث عن حب وحنان مفقودان في الأسرة تضعف أمام أول كلمة تسمعها من الخارج وتنجر وراء علاقات قد تجرها لمشاكل أخرى. وإذا كانت المرأة متزوجة قد تحدث نفس العملية وتظهر مشكلة الخيانات الزوجية، كمحاولة من المرأة للتخفيف عن نفسها من جراء ما تعانيه من قهر الزوج وقسوته، وكانتقام منه.

آليات التعامل مع التكبيل الاجتماعي

إذا كنا قد تعرضنا في المحور السابق لأعراض التكبيل الاجتماعي، وبأنه ينتج العديد من المشاكل والتشتت وتفادياً لكل هذه المشاكل لابد من إيجاد آليات نستطيع من خلالها التعامل مع التكبيل الاجتماعي للمرأة والتقليل من آثاره والقضاء عليه ومن ثم العمل على إزالته كعائق لمسيرة المرأة عن دورها التنموي ويقلل من أهميتها الاجتماعية فهذه الآليات هي موضوعنا في هذا المحور.

- أولاً: نشر الوعي الاجتماعي عن طريق إقامة مكاتب الأسرة التي تبحث في المشاكل التي تتعرض لها ليكون لها دور وقائي في كيفية التعامل داخلها، وإلغاء التمييز بين الذكر والأنثى، والتوعية عن طريق التربية السليمة للزوجين لتلافي الأخطاء التي تحدثنا عنها في المحور السابق، ومحاولة نشر الوعي لدى الأمهات، الذي يكتسب من خلال الاحتكاك المباشر بالحياة والمجتمع، ولتكون بذلك قادرة على تأسيس الوعي داخل الأسرة، فحينما تكتسب الوعي من المجتمع تنقله إلى أطفالها، وبذلك تسهم في خلق إنسان ناضج واعٍ. وليكون لهذه المكاسب دور علاجي في مواجهة ما قد يحدث من مشكلات داخل الأسرة، وخاصة التي تنشأ نتيجة لقهر المرأة والسيطرة عليها.

- ثانياً: الفهم المستنير للنصوص الدينية أي التأويل الصحيح لها، ويجب أن نواجه التأويل الخاطئ للنصوص الدينية بقراءة مستنيرة تبعث الطمأنينة في المرأة بدلاً من الخطاب الديني الذي يفزعها ويهمش دورها، فلا بد أن تكون لنا رؤية حداثية من خلال قراءة علمية للنصوص الدينية فالحرام والمكروه الذي نكبل به المرأة يجب فهمه الفهم الصحيح من حيث تكونه وظروفه التاريخية فالكثير من التفاسير نتاج تاريخي تأصل في فترة زمنية معينة، وأصبح ميراثاً فكرياً تناقلته الأجيال وعليها أن تطبقه كما هو، وبذلك يجمد الفكر والإنسان، علينا أن نجتهد فباب الاجتهاد لم يغلق والإسلام دين الحداثة وهو دين كل الأزمان.
- ثالثاً: الاهتمام بالمناهج التعليمية وتحديثها بما يتماشى مع آخر التطورات وتضمينها بعض المناهج الجديدة فيما يتعلق بمكانة المرأة وعدم التمييز بين الرجل وتبديل كل تلك العادات والتقاليد التي تقف حجر عثرة أمام مسيرة المرأة في التقدم.
- رابعاً: الاهتمام بوسائل الإعلام وخاصة المرئي منها بحيث يغلب عليها دور توعية المجتمع بأهمية حقوق الإنسان وماهية هذه الحقوق والتوعية الاجتماعية والتي من خلالها يتم ترسيخ قيم الحداثة بدلاً من القيم التقليدية في التعامل مع المرأة وتوضيح دورها.
- خامساً: ضرورة فهم المرأة لدورها الفعلي في المجتمع وتوعيتها بذلك عن طريق التجمعات النسائية الخاصة والندوات وتفعيل المكاسب القانونية والتشريعية التي حصلت عليها لكي نتمكن من تحرير المرأة من تكبيلها لنفسها، والقضاء على شعورها بالدونية تجاه الرجل وتنطلق لتواصل حياتها التعليمية والعملية بالثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعها.
- سادساً: تفعيل الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية الخاصة بالمرأة والأسرة من خلال استقلاليتها، ورفع الوصاية عليها وسوء توظيفها ايدولوجيا، وترك المبادرة الحرة لها.